

إشكالية التغيرات المناخية في الساحل الإفريقي وهاجس الهجرة نحو الجزائر

The Climate Change Challenge in the African Sahel and the Migration Pressure on Algeria

عبد الحميد مشري

جامعة محمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

a.mecheri@univ-boumerdes.dz

عمر سعداوي*

جامعة محمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

a.saadaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023 / 06 / 11 تاريخ القبول للنشر: 2025 / 05 / 22 تاريخ النشر: 2025 / 07 / 20

ملخص

تحاول هذه الورقة البحث في موضوع تأثيرات التغيرات المناخية في إفريقيا عموما والساحل الإفريقي بالخصوص، وعلاقة ذلك بظاهرة الهجرة المحلية والإقليمية، وآثار هذه الهجرة على الجزائر، إذ إنه وفي السنوات الأخيرة ونظرا للتغيرات المناخية المتزايدة من زحف للرمال وقلة تساقط الأمطار وارتفاع في درجات الحرارة وتراجع منسوب المياه ولد حالة من الصراع بين القبائل في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء، وبين الرعاة والمزارعين بالخصوص، وهو ما ولد حالة من العنف وانعدام الأمن، الأمر الذي ساهم في زيادة الهجرات المحلية والخارجية، كما يشكل بيئة جاذبة للجماعات الارهابية وجماعات الجريمة، وهو الأمر

* المؤلف المراسل

الذي يشكل تحدياً آمناً للجزائر.

- الكلمات المفتاحية: النزاعات؛ المناخ؛ الساحل الأفريقي؛ الجزائر؛ الهجرة؛ الرعاة؛

المزارعين.

Abstract:

This paper examines the relationship between climate change in the African Sahel region and the phenomenon of internal and cross-border migration, with a particular emphasis on its impact on Algeria. In recent years, the region has witnessed increasing climatic shifts, including desertification, reduced rainfall, rising temperatures, and diminishing water resources. These environmental pressures have sparked conflicts between tribes, as well as between pastoralists and farmers, particularly over access to land and water. The escalation of violence and insecurity has led to a significant rise in displacement and cross-border migration, creating a conducive environment for terrorist and criminal groups. This evolving situation has become a major security challenge for Algeria.

Keywords: Conflict; Climate; African Sahel; Algeria; Migration; Pastoralists; Farmers.

مقدمة

تعد النزاعات في القارة الأفريقية من أعقد النزاعات، وذلك نتيجة تشابك أسباب اندلاعها وعواقبها على القطاع المحلي والإقليمي وحتى الدولي، وترتبط ارتباطاً معقداً بالمناخ والتدهور البيئي والصراع القبلي على مجموعة من الموارد.

وبالحديث على هذا النوع من النزاعات -المرتبطة بالمناخ والتدهور البيئي- تعد أفريقيا جنوب الصحراء والساحل منطقة مهمة في فهم طبيعة هذا النوع من النزاعات، إذ يعاني سكان

الصحراء الكبرى خصوصاً من ندرة المياه، وتنخفض مستويات الأنهار في معظم مناطق القارة الإفريقية، ويتسبب هذا في مشكلات جدية في الزراعة وتقليل الإنتاجية الزراعية والأسماك والماشية والحياة البرية، ويؤدي ذلك إلى تدهور الأمن الغذائي وارتفاع أسعار الغذاء وزيادة الفقر، كون هذه المنطقة من العالم تعتمد بالدرجة الأولى في اقتصاداتها على الرعي والزراعة، كما أنها من أكبر المناطق تضرراً من التغيرات المناخية بالخصوص في السنوات الأخيرة.

فهذه التغيرات المناخية تؤثر بشكل كبير على الصراعات في العديد من المناطق في العالم عموماً وبالخصوص في إفريقيا، التي أغلب دولها هشة وتفتقر للسيطرة الكاملة على أراضيها، ففي جزء كبير من دول الساحل والصحراء أقاليم شاسعة تغيب عنها مظاهر الدولة ويحل محلها حكم القبيلة والجماعة، الأمر الذي يجعل هاته التغيرات المناخية تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية كما سبق الإشارة اليه، مما يؤدي إلى تدفق المهاجرين إلى المدن وحتى دول أخرى.

تحاول هذه الورقة البحث في تلك العلاقة السببية بين التغيرات المناخية من جهة، والنزاعات في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء من جهة أخرى، كون الاستمرار في التعامل مع النزاعات في إفريقيا بالعموم والساحل الإفريقي والصحراء بالخصوص على أساس أنها نزاعات عرقية أو قبلية أو دينية خالصة متجاهلين بذلك حقيقة التأثير المتنامي للحرمان من فرص الاستفادة من مصادر الثروة والتردي البيئي المتزايد واستنزاف مصادر الثروات الطبيعية المتجددة، يمكن أن يقود في نهاية المطاف إلى فهم مشوه لحقيقة الأوضاع، وبالتالي إلى الحد من فرص الوصول لحل حقيقي ودائم لها، من خلال كل ذلك نطرح التساؤل حول حدود وآثار التغيرات المناخية على الصراعات في إفريقيا وعلاقة ذلك بالهجرة نحو الجزائر.

1. مدخل نظري لتفسير حالة النزاع في افريقيا المرتبطة بالتغيرات المناخية

نحاول من خلال هذا المدخل التركيز على الأدوات النظرية المرتبطة بموضوع الدراسة في حقل العلاقات الدولية، وذلك ليتسنى لنا وضع البحث في سياق محدد وأكثر علمية، أين سيتم التركيز على مقارنة الأمن الإنساني بالدرجة الأولى، وذلك من خلال التطرق للعلاقة السببية بين التغيرات المناخية وتداعياتها على ظاهرة الهجرة وأمن الفرد في منطقة الساحل الافريقي، وفي هذا السياق يشير الباحث "روبرت ميلاي" "أن قضية التغير المناخي هي واحدة من أهم عشر قضايا يمكن متابعتها فيما يتعلق بالنزاعات".¹

دول إفريقيا تشهد العديد من النزاعات والصراعات المرتبطة بالموارد المحلية، حيث تعتبر هذه الموارد مصدراً هاماً للدخل والاقتصاد للعديد من السكان في المناطق الريفية والنائية، ومن أهم هذه الموارد المياه والأراضي الزراعية والغابات والثروة الحيوانية. ويعود سبب النزاعات المرتبطة بالموارد المحلية في أفريقيا إلى عدة عوامل من بينها الفقر والتمهيش وعدم العدالة الاجتماعية وسوء التخطيط والإدارة، وعندما تتزايد المطالبات على هذه الموارد تتحول إلى صراعات مسلحة، يمكن أن تؤدي إلى نزاعات عنيفة وحتى حروب أهلية.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، تلك التي تشهدها دول مثل السودان ونيجيريا والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو ومنطقة بحيرة تشاد ودول الساحل الإفريقي عموماً، والتي شهدت نزاعات وحروباً دامية على الموارد المحلية، وبالعوم تعد مناطق الساحل الافريقي أكثر المناطق تضرراً من الصراعات المسلحة، وخاصة تلك الناجمة عن صراعات مرتبطة بالتغيرات المناخية والفقر والتمهيش وانعدام للأمن الغذائي.²

وقد أظهرت تقارير مختلفة حجم الفوضى اللأمن في منطقة الساحل نتيجة الصراعات

المسلحة من جهة والصراعات العرقية والاثنية من جهة أخرى، الأمر الذي كانت له تداعيات عديدة على الأمن الغذائي، والذي نجم كذلك عن الهجرات المختلفة وتراجع الزراعة، ففي تقرير يحصى وفي سنة أشهر في 2020 كان هناك ما يقارب 4660 ضحية بسبب النزاعات، وبين فيفري 2021 وفيفري 2022 قتل في مالي وبوركينا فاسو والنيجر ما يقارب 2000 ضحية.³

فالتغيرات المناخية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدول الأفريقية في الوقت الحاضر، إذ تعاني القارة الإفريقية من آثار سلبية للتغيرات المناخية، وقد كشف تقرير حديث للأمم المتحدة صادر في جانفي 2022 تحت عنوان " 10 سنوات على الصراع في منطقة الساحل"، أن النزاعات الدائرة في منطقة الساحل تسببت في نزوح ما يقارب 2,5 مليون شخص، وأشار التقرير إلى أن أزمة المناخ وارتفاع درجات الحرارة في المنطقة بمعدل 1,5 مرة أسرع من المتوسط العالمي أديا إلى تفاقم النزاعات بسبب الفقر المدقع وشح الموارد.⁴ من هنا نفهم أن التغيرات المناخية من نقص الموارد المائية والزراعية في بعض المناطق، يزيد من التوترات الاجتماعية ويؤدي إلى الصراعات المسلحة، وعلى سبيل المثال، يعاني الساحل الإفريقي من تغيرات مناخية وصراعات مسلحة، مما يؤدي إلى تدفق المهاجرين واللاجئين إلى دول آخر ومنها الجزائر.

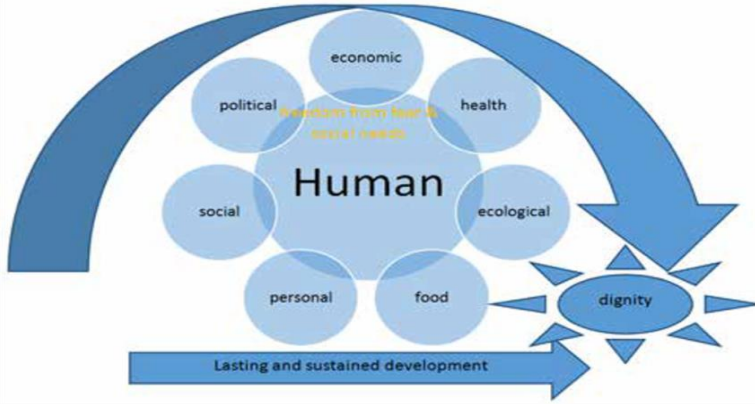
ويمكن الاستعانة بمقاربة الأمن الإنساني والتي تمكننا من تفسير تلك العلاقة السببية بين التغيرات المناخية والصراعات في إفريقيا.

فمقاربة الأمن الإنساني هي نهج يركز على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والرفاهية الإنسانية كأولوية قصوى في مواجهة التحديات الأمنية، بما في ذلك التغيرات المناخية. وتقوم هذه المقاربة على فهم أن الأمن لا يقتصر فقط على حماية الدولة والمؤسسات الحكومية، ولكنه

يشمل أيضًا حماية الأفراد والمجتمعات وضمان حقوقهم، الأمن لا يقتصر فقط على الأمن العسكري والسياسي، بل يشمل أيضًا الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والصحي للأفراد والمجتمعات.⁵

وترتبط التغيرات المناخية بتهديدات أمنية شاملة ومتعددة الأبعاد، فتأثيرات التغير المناخي تؤثر على الحياة اليومية للأفراد وتضر بالمجتمعات والاقتصادات، وتسبب في تدهور الظروف المعيشية ونقص الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء والطاقة، وتلك الظروف يمكن أن تؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية والصراعات وتفاقم الفقر والتشرد، حيث يترتب على تلك التغيرات تأثيرات سلبية على الحياة اليومية للناس وعلى قدرتهم على الاستدامة والتعايش السلمي، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الارتفاعات في درجات الحرارة ونقص الموارد المائية إلى تدهور الأمن الغذائي وزيادة الفقر والتهجير القسري.

من هنا، تعتبر مقارنة الأمن الإنساني مهمة في مواجهة تحديات التغيرات المناخية فهي تركز على حماية الأفراد المتضررين من تلك التغيرات وتلبية احتياجاتهم الأساسية وضمان حقوقهم، بالإضافة إلى تعزيز القدرة على التكيف والاستجابة للتحديات المناخية.



Source: J. Gierszewski Bezpieczeństwo społeczne w koncepcji bezpieczeństwa człowieka (human) [in:] Bezpieczeństwo państwa we współczesnej Europie. Zagrożenia i przeciwdziałanie, WSAiB Gdynia 2017, p. 249.

وتشمل هذه المقاربة إجراءات متعددة المجالات مثل تعزيز الأمن الغذائي، وتوفير الإسكان اللائق، وتعزيز النظم الصحية والتعليم، وتعزيز قدرات التكيف مع التغيرات المناخية، بالإضافة إلى ذلك، تشجع مقاربة الأمن الإنساني على التعاون الدولي والتعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المناخية.

وفي سياق مقاربة الأمن الإنساني، يتم التركيز على الاستجابة لتلك التحديات الأمنية المرتبطة بالتغيرات المناخية من خلال تعزيز القدرة على التكيف والمرونة وبناء الاستدامة في المجتمعات المتضررة، يشمل ذلك توفير المساعدات الإنسانية للمتضررين وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة تغيرات المناخ وتقليل آثارها.

كما تشمل هذه المقاربة أيضاً الحوار والتفاوض بين الدول والمجتمعات المعنية للتوصل إلى حلول مشتركة للتحديات الأمنية المشتركة، وتعزز هذه المقاربة أيضاً العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتمكين الاجتماعي لضمان الاستجابة للتغيرات المناخية.

مقاربة الأمن الإنساني تلعب دورًا هامًا في فهم ومعالجة النزاعات في القارة الإفريقية كما سبق الإشارة إليه، إذ تعاني العديد من الدول الإفريقية نزاعات داخلية مستعصية تتسبب في تهديد الأمن والاستقرار الإنساني في تلك البلدان وفي الجوار الإقليمي والقارة عموماً وقد يكون سبب هذه النزاعات هو تنافس الأطراف على الموارد الطبيعية⁶، مثل الأراضي الزراعية والمياه كما هو الحال في دول بحيرة تشاد والتشاد والسنغال، والنفط والذهب كما هو حال الصراع اليوم في السودان، والتمييز العرقي والقومي والديني، والتوزيع غير العادل للثروة والسلطة، وغيرها من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

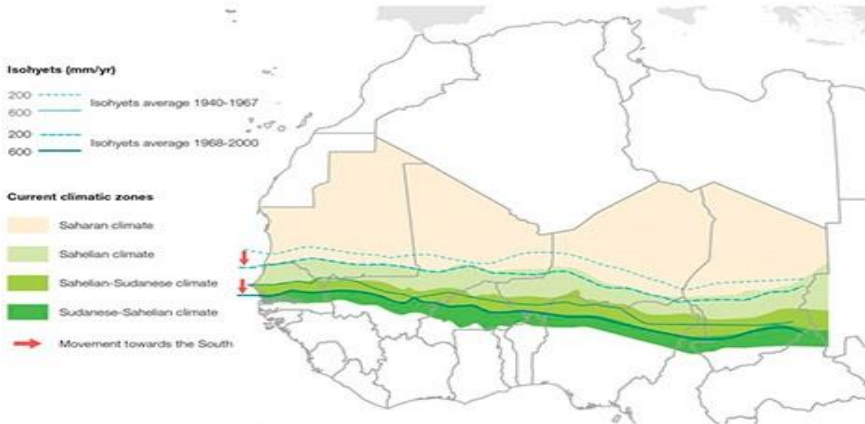
تقدم مقاربة الأمن الإنساني إطاراً شاملاً لفهم ومعالجة النزاعات في القارة الإفريقية، حيث تركز على حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته وسلامته، وتشمل هذه المقاربة العديد من الأبعاد، بما في ذلك:

1. الوقاية: تركز على التدخل المبكر لمنع حدوث النزاعات وتقديم الدعم لبناء السلام وتعزيز التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يشمل ذلك تعزيز الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية.
 2. الاستجابة: تهدف إلى التعامل مع النزاعات القائمة وتقديم الإغاثة والمساعدة الإنسانية للمتضررين. يشمل ذلك توفير الحماية للمدنيين وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.
 3. الاستقرار وبناء السلام: تعمل على تعزيز السلام والاستقرار من خلال الحوار والتفاوض والمصالحة بين الأطراف المتنازعة.
- من هنا تبدو أن مقاربة الأمن الإنساني أداة فعالة في فهم النزاعات في القارة الإفريقية، خاصة في ظل تداعيات التغيرات المناخية عالية التهديد، والتي نحاول التركيز عنها هنا.

2. التغيرات المناخية وصراع الرعاة والمزارعين في منطقة الساحل

تقع منطقة الساحل الإفريقي في قلب الواقع القاسي لتغير المناخ، بحيث ترتفع درجة الحرارة بمعدل 1,5 مرة أسرع من المتوسط العالمي، فتفاقمت حالات الجفاف والفيضانات بشكل متكرر⁷، مما أدى إلى شل قدرات إنتاج الغذاء، وقد عانت منطقة الساحل من إزالة الغابات والرعي الجائر مما قلل من قدرة المنطقة للاحتفاظ بالمياه وجعلها عرضة للتآكل، حيث يعتمد أكثر من 70٪ على الزراعة⁸، ومنذ العام 1970 إلى 2016 مساحة تصل إلى أكثر من 100 كلم² كانت صالحة للزراعة تحولت إلى صحراء قاحلة، أين تصل درجات الحرارة إلى أكثر من 45° تحت الظل وإلى 60° تحت الشمس⁹.

وكشفت نشرته صادرة عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الانماء الدولي بجامعة اكسفورد بتاريخ مارس 2022 أن منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكثر المناطق عرضة لمخاطر المناخ عالي المستوى في العالم¹⁰، فضلا عن تميزها بسهولة اختراق الحدود وكثرة الهجرات، فهذه المنطقة تاريخ طويل من التنقل الداخلي والعاير للحدود، حيث تمثل الهجرة استراتيجية رئيسية للتعامل مع البيئة القاسية.

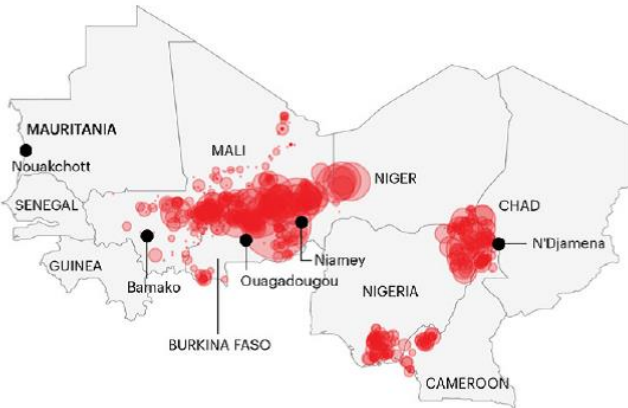


فأمام الزحف الصحراوي الذي بدأ أواخر السبعينات وما رافقه من تغول للرمال الزاحفة على الاراضي الزراعية والمراعي الطبيعية وما نتج عنه من شح للمياه، وصل ذروته في بداية الالفية الثانية وتبلور في صراعات بين الرعاة والمزارعين تطورت لاحقا إلى تمردات وحركات مسلحة.

رغم أن النزاع بين المزارعين والرعاة معقد ومتعدد المستويات إلا أنه مدفوع إلى حد كبير بالتنافس على الموارد وخصوصاً الغذاء والماء، وأمام شح الموارد الطبيعية أجبر الرعاة على التحرك خلف المراعي والماء في مساحات واسعة في الدولة الواحدة وعبر الحدود بين الدول، الأمر الذي زاد من التوترات بينهم وبين المزارعين وبينهم وبين السكان الأصليين. ويعتبر المثلث الحدودي بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو النموذج الأكثر سطوعاً في الصراعات البيئية حول الموارد بسبب التغير المناخي، بحيث يتحرك الرعاة بقطعانهم بين الدول الثلاث ويصطدم بعضهم بالمزارعين وقطاع الطرق والجماعات الارهابية، حتى أصبح هذا المثلث جغرافية كبرى للفوضى وخارج عن سيطرة الحكومات.

Terrorist attacks in the Sahel, 2007-2021

Most terrorist attacks occur away from major urban centers.



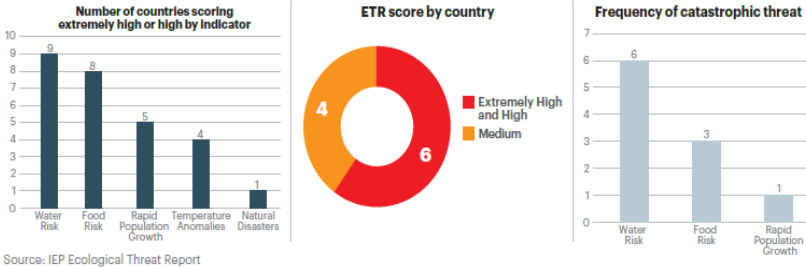
إشكالية التغيرات المناخية في الساحل الافريقي وهاجس الهجرة نحو الجزائر — عمر سعداوي، عبد الحميد مشري

في نفس السياق يشير الباحث في الشؤون الافريقية "محمود الدنغو" "أن تفسير الصراع الدائر في منطقة الساحل يأتي على رأسها التغيرات المناخية، ويضيف أن تاريخ الصراع بين المزارعين والرعاة قديم لكنه في العقود الأخيرة أخذ أشكالا أكثر عنفاً وصبغة سياسية وأطراً أكثر تسليح وقدرة على انتاج العنف والعنف المضاد".¹¹

ويضيف الخبير في شؤون غرب افريقيا ومنطقة الساحل "عثمان موسى عمر" في تصريح لـ "كيوبوست" "أن التغير المناخي والتدهور البيئي عاملان أساسيان في تعاظم وتكاثر الحروب والنزاعات في المنطقة، فالنزاع بين الرعاة والمزارعين أشد مع تسارع وتيرة التغيرات المناخية وعجز الحكومات على معالجة الأزمة، فلم يعد الوضع يهدد استقرار الدول فحسب بل يهدد وجودها أيضاً".¹²

Ecological threat in the Sahel

The majority of countries in the Sahel region receive an extremely high or high ETR score.



ففي العام 2018 أجبر العنف بين الرعاة والمزارعين نحو 300 ألف شخص على الفرار وأودى بحياة أكثر من 1300 شخص، ويبقى أخطر نزاع هو ذلك الذي وقع بين موريتانيا والسنغال بين عامي 1989-1991، والذي أودى بحياة أكثر من 24 ألف شخص، فإلى جانب عوامل الخلاف السياسية والثقافية كان من بين الأسباب استغلال نهر السنغال من طرف السنغال واقامة سدي "دياما" في السنغال و"مانانتالي" في مالي، أين وقع تعارض مصالح بين رعاة الإبل الموريتانيين والمزارعين السنغاليين،¹³ فبالرغم من أن الحرب انتهت إلا أن

تداعياتها لا تزال إلى اليوم.

وفي دراسة أعدها باحثون ألمان وسويسريون نشرتها دورية الاقتصاد والادارة البيئية حول العلاقة بين الجفاف وأعمال العنف، وقدرت حوالي 1800 حالة نزاع بين عامي 1991 و2011،¹⁴ ومن النتائج اللازمة التي توصلت إليها الدراسة أن الجفاف يضاعف مخاطر النزاع عندما تشارك مجموعات عرقية مختلفة مصدر المياه نفسه.

فمنطقة افريقيا جنوب الصحراء تعتبر هشة بشكل أكبر اتجاه الظروف المناخية، ما يعادل 95% من غلالها هي حاصيل زراعات بعلية تعتمد على الأمطار،¹⁵ وبالتالي فإن الظروف الناتجة عن التغير المناخي تزيد إلى حد كبير من وتيرة التنافس على المياه وتؤدي إلى نشوب نزاعات.

Overview of ETR scores, Sahel region, 2021

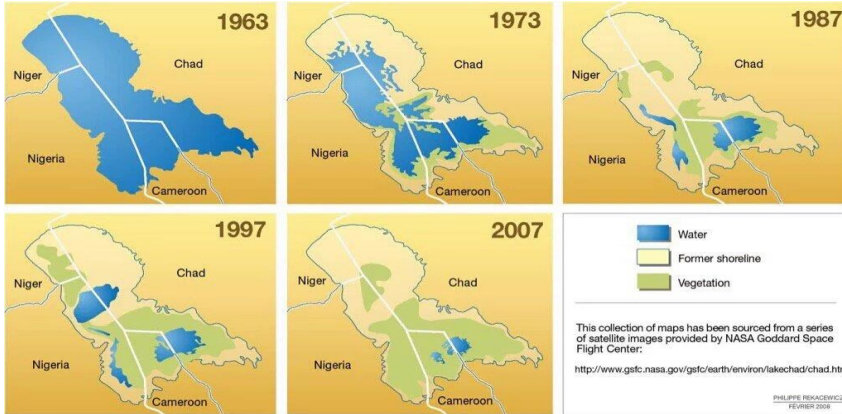
Eight of the ten countries in the Sahel region rank in the bottom half of the ETR.

	ETR Score	ETR Rank	Projected Population Change (2021 – 2050)	Max Threat
Niger	5	177	177	Rapid Population Growth
Burkina Faso	4	165	165	Water Risk
Nigeria	4	156	156	Water Risk
Mali	4	153	153	Water Risk
Chad	4	148	148	Food Risk
Mauritania	4	137	137	Water Risk
Gambia	3	129	129	Water Risk
Senegal	3	124	124	Water Risk
Guinea	3	87	87	Food Risk
Cameroon	3	85	85	Food Risk

Source: IEP Ecological Threat Report

ويعتبر حوض بحيرة تشاد أحد الأماكن التي تم تحديد المناخ فيها بإعتباره محركاً مهماً للنزاع المسلح والتطرف العنيف ومهدداً للأمن الأفريقي، لأن التغيرات المناخية أسهمت في تأجيج انعدام الأمن في المجتمعات المحلية.

إذ نجد أن بحيرة التشاد -والتي تقع بين الكاميرون والنيجر وتشاد ونيجيريا- في الستينيات كانت تقدر مساحتها أكثر من 25 ألف كلم²، وفي العام 1997 تقلصت إلى 1500 كلم²، وتضاءلت إلى أكثر من 1350 كلم² في عام 2014،¹⁶ وانخفض معدل هطول الأمطار من 320 ملم إلى 210 ملم.



ويمكن إرجاع تقلص بحيرة تشاد إلى سببين: الأول هو التغيرات المناخية وتأثيراتها، والثاني هو الاستغلال المفرط في الري الجائر والانفجار السكاني، بحيث بلغ بحلول 2013 ما يقارب 47 مليون نسمة، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على البحيرة من ثلاث مجموعات رئيسية: الرعاة-المزارعين-الصيادين.¹⁷

تأثير التغيرات المناخية على حوض بحيرة تشاد ولد نمطين من العنف والصراع:

- الأول: زيادة المنافسة على الموارد خاصة بين الرعاة والمزارعين.

• الثاني: هو زيادة الهجرات وانتشار للإرهاب.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت منطقة الساحل الإفريقي تغيرات مناخية هائلة مثل الجفاف وتدهور الظروف البيئية الأخرى، وهذه التغيرات المناخية قد تؤثر على الأمن الغذائي والزراعات المرتبطة بالموارد المحلية في المنطقة كما سبق الإشارة إليه، مما يزيد من التوترات الاجتماعية والصراعات داخل المجتمعات. ويمكن لهذه الظروف أن تعزز الانتماء لجماعات متطرفة تستغل الفوضى والتوترات الاجتماعية لتعزيز نفوذها وجذب المزيد من المقاتلين والمناصرين لأنها أرض خصبة لمثل هكذا عمليات.

فبسبب هذه التغيرات المناخية تحولت بحيرة تشاد إلى بؤرة للإرهاب والعنف، وقد صنف مؤشر الإرهاب العالمي في العام 2020 بلدانها من بين الدول العشرة (10) الأقل أمناً في القارة،¹⁸ وتعد التغيرات المناخية عاملاً مؤثراً في زيادة الفقر والتشرد وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في إفريقيا كما سبق الإشارة إليه، وتؤدي هذه الظروف إلى تعزيز الانعدام والاستياء والغضب بين السكان، وقد تؤدي هذه المشاعر إلى اللجوء إلى العنف والإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات المناخية قد تزيد من التوترات الاجتماعية والصراعات الداخلية في الدول، وهذا قد يؤدي بدوره إلى تفاقم الأوضاع الأمنية وزيادة خطر الإرهاب.

ففي منطقة بحيرة تشاد تنشط فيها جماعة "بوكو حرام" في شمال نيجيريا ويمتد نشاطها إلى غرب تشاد وشرق النيجر وشمال الكاميرون بفضل طبيعة البحيرة، وفي 2015 زادها انتشار "تنظيم الدولة" (داعش) سوء والذي تحول إلى لاعب رئيسي في غرب إفريقيا.¹⁹ وقد استغلت الجماعات الإرهابية التوتر والصراع بين السكان لزيادة نشاطها وزادت

من نهب الثروات ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم الأمر الذي أثر على الأمن الغذائي وضعف مستوى المعيشة، الأمر الذي دفع بتدفق أعداد هائلة من المهاجرين.

كما استغلت الجماعات الإرهابية هذا الوضع المأساوي وحالة الحرمان لتجنيد الشباب للانخراط في أعمالها من تهريب وجريمة وقتل وتهجير، فحالة الفوضى هي الوضع المناسب والأكثر جذبا لمثل هذه الجماعات، وهو الأمر الذي كان سبباً رئيسياً في الهجرة نحو مناطق أكثر أمناً وعلى رأس هذه المناطق الجزائر.

كما منح قرار الحكومة التشادية في أوت 2022 بخفض أعداد جنودها من على الحدود من 1200 إلى 600 جندي،²⁰ منح هذه الجماعات الإرهابية حرية أكبر للحركة والتوسع، وبالتالي مزيد من الفوضى وبالتالي مزيد من المهاجرين.

هذه الصراعات الناجمة عن التغيرات المناخية دفعت الدول والمنظمات المهمة بالموضوع إلى دق ناقوس الخطر، وفي هذا السياق تقدمت النيجر وإيرلندا مشروع قرار بشأن تغير المناخ والأمن وتم عرضه على مجلس الأمن في نهاية العام 2021، بحيث تضمن القرار "دمج المخاطر المنيية المتعلقة بالمناخ كعنصر أساسي في الاستراتيجيات الشاملة منع الصراعات".²¹

3. التغيرات المناخية وجدلية الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر

تقدر منظمة الهجرة العالمية أعداد الذين تركوا منطقة بحيرة تشاد منذ 2013 نحو 2,6 مليون شخص، فهذه الوضعية المأساوية وحالة فقدان الأمل في العيش الكريم الناجمة عن سلسلة من الأسباب، والتي من بينها التغيرات المناخية كانت دافعا للهجرة غير الشرعية نحو مناطق شمال القارة وأوروبا، فأصبحت الجزائر إحدى البوابات للمهاجرين الأفارقة سواء

كمنطقة عبور أو كم منطقة وصول.

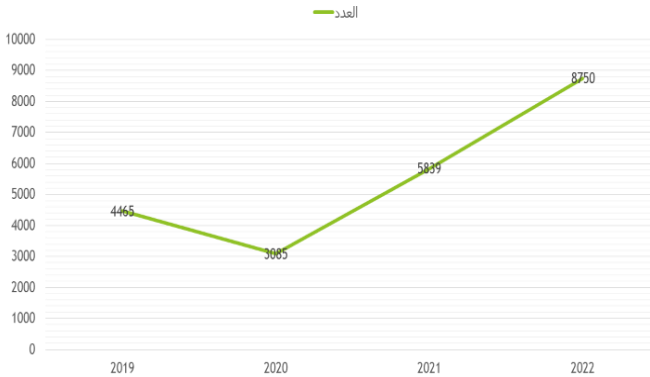
ومن منظور مقارنة الأمن الإنساني ترتبط ظاهرة الهجرة على عدة مستويات:

- المستوى الأول، يمكن أن تؤدي ظروف الهجرة السيئة وغير الآمنة إلى انتهاك حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، مما يؤثر على أمنهم الشخصي والجسدي والنفسي.
 - المستوى الثاني، يمكن للهجرة أن تؤثر على الأمن الإنساني للدول المستقبلية، فقد يزيد تدفق المهاجرين من الضغط على الموارد الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وبالتالي يمكن أن يؤثر على قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للمهاجرين والمجتمعات المحلية.
 - المستوى الثالث، يمكن أن يؤدي تدفق المهاجرين إلى زيادة التوترات الاجتماعية والأمنية في الدول المستقبلية، وبالتالي يمكن أن يؤثر على الأمن الإنساني للسكان المحليين والمهاجرين على حد سواء.
- وبالتالي، فإن مقارنة الأمن الإنساني تحت على ضرورة تحميل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه المهاجرين واللاجئين، وضمان حقوقهم الإنسانية الأساسية وتوفير الحماية اللازمة لهم، كما تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي لتحسين ظروف الهجرة وتقليل التوترات الاجتماعية والأمنية المتعلقة
- علاوة على ذلك، فإن الهجرة غير الشرعية التي تحدث في منطقة الساحل قد تؤدي إلى ظهور شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من السلع غير القانونية، والتي قد تستغلها الجماعات المتطرفة لتمويل أنشطتها وتعزيز قدرتها على الإرهاب، وهو الأمر الذي تتخوف منه الجزائر بشكل أكبر خاصة في السنوات الأخيرة.

ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك حوال 95000 لاجئ و8900 طلب لجوء في الجزائر، كما تشير التقديرات إلى ما بين 25000 إلى 100000 مهاجر بدون وثائق، خاصة من دول الساحل الافريقي يعيشون في الجزائر،²² ويعمل الغالبية في قطاعي البناء والزراعة، وهناك عدد متزايد من الافراد لاسيما من غرب إفريقيا يسعون إلى الوصول إلى أوروبا يدخلون من إسبانيا من المغرب بالخصوص والجزائر، وهذه الأخيرة -أي الجزائر- مترددة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي أو الدول الأوروبية منفردة من منطلق مبدأها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو فرض الإملاءات.

كما أن الجزائر لا ترغب أن تصبح وجهة مهاجرين ولاجئين، وقد وضعت عدة سياسيات لمنع ذلك، على سبيل المثال لم تتلقى منظمة الأمم المتحدة تصريحاً بفتح مكتب في مدينة تمراست، وهذا حتى يتسنى للمهاجرين التوجه للعاصمة، ويهدف تنظيم وتقليل عدد المهاجرين تقوم الجزائر بترحيل المهاجرين الذين ليس لهم وثائق إلى حدود النيجر ومالي بشكل منظم.

الحصيلة العملياتية للجيش الوطني الشعبي في محاربة الهجرة الغير شرعية



كما يمكن أن يكون للهجرة من منطقة الساحل الإفريقي إلى الجزائر تأثيرات متعددة الأوجه على الأمن القومي الجزائري، ومن بين هذه التأثيرات:

- تأثير على الاستقرار الأمني: قد يؤدي تدفق المهاجرين الوافدين إلى الجزائر إلى زيادة الضغوط على الموارد الاجتماعية في البلاد، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية والأمنية في بعض المناطق، وبالتالي يمكن أن يؤثر على استقرار البلاد، كما تشكل هاته الهجرات الغير شرعية أرضية لانتشار المخدرات والتزوير واستعمال المزور.
- تأثير على الحركة الإرهابية: قد يستخدم المتشددون المهاجرين الوافدين من منطقة الساحل الإفريقي إلى الجزائر كمصدر للتجنيد والتمويل والدعم، وبالتالي يمكن أن يزيد من نشاط الحركات الإرهابية في البلاد وتهديد الأمن القومي.
- تأثير على الحدود الجزائرية: قد يزيد تدفق المهاجرين الوافدين إلى الجزائر من حركة الأشخاص عبر الحدود الجزائرية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغط على الحدود والجيش الجزائري في السيطرة على الحركة الحدودية، فيشتت الجهود وترتفع ميزانية مراقبة الحدود أكثر.
- تأثير على الاقتصاد: قد يزيد تدفق المهاجرين الوافدين إلى الجزائر من الضغط على الموارد الاقتصادية في البلاد، وخاصة في مجالات مثل الصحة والتعليم والإسكان والتشغيل. وبالتالي يمكن أن يؤثر على قدرة البلاد على التعامل مع التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها.

كل هذا التشابك والتعقيد بين التغيرات المناخية من جهة والصراع والهجرة من جهة أخرى، وربما ما قدمته النظرية البنائية حول تجاوز هذه المعضلة من خلال تركيز هذه النظرية على الدور الحاسم الذي تلعبه الثقافة والمعرفة في تشكيل تصورات الناس حول التغيرات المناخية والطريقة التي يتعاملون بها معها، على افتراض أن الحوكمة البيئية والتحولت المناخية تنشأ عن طريق التفاعلات بين البشر والبيئة، وتشير النظرية البنائية إلى أن الثقافة والمعرفة هما المحركان الرئيسيان للتفاعلات بين البشر والبيئة.

وبموجب هذه النظرية، فإن الثقافة والمعرفة تؤثر على الشعور الذاتي للأفراد وطريقة تفسيرهم للتغيرات المناخية، وعلى الطريقة التي يتعاملون بها معها. ويتمثل الدور الحاسم للثقافة والمعرفة في تحديد مدى القبول والاستجابة للتغيرات المناخية، سواء بشكل فردي أو جماعي.

ومن النتائج التي تترتب على النظرية البنائية للتغيرات المناخية، أن الحلول البيئية والمناخية يجب أن تتضمن عملية تغيير الثقافات والمعارف لتحسين قدرة الناس على فهم والتصدي للتغيرات المناخية وتأثيراتها، وتطوير مهارات الاستدامة والتكيف مع التحولات المناخية في المجتمعات المتأثرة.

خاتمة

يمكن القول أن التنافس على الموارد الناجم عن التغيرات المناخية من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الصراع والحروب، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تدفق اللاجئين والمهاجرين، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي نقص المياه أو الغذاء إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتضررة، مما يؤدي إلى تدفق المهاجرين واللاجئين إلى دول أخرى.

بذلك ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتغيرات المناخية تشكّلان عاملين مهمين في انتشار الإرهاب في الساحل الإفريقي والجريمة والتخريب، وهذا يتطلب تنفيذ إجراءات شاملة ومتعددة المجالات لمواجهة الظاهرة، بما في ذلك التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل فعال.

ومن النتائج التي تترتب على نظرية العلاقات الدولية والمناخ، أنه ينبغي للدول أن تتعاون معاً للتصدي للتحولات المناخية، وضرورة إدارة المصالح المشتركة والتعاون الدولي لتحقيق الأهداف المشتركة، ومن ضمنها الحفاظ على البيئة والمحافظة على النظم الإيكولوجية، وذلك بما يحقق التنمية المستدامة والاستدامة البيئية للجميع، وضرورة أن تعمل الحكومات والمجتمعات المدنية والمنظمات الدولية على مواجهة التحديات المناخية في أفريقيا، وتعزيز الاستجابة الدولية والتعاون لمواجهة هذه التحديات الهامة، ويمكن للجميع المساهمة في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الإدارة السليمة للمياه والزراعة والمناخ والطاقة والتنمية المستدامة.

حل هذا الصراع، يتطلب الأمر توفير إدارة مستدامة للموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة والمعيشة للمجتمعات الرعوية والزراعية، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والتعليم والرعاية الصحية، ويجب أيضاً التعاون بين الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية لتعزيز الحوار والتفاهم والتضامن وحل النزاعات بطريقة سلمية وعادلة وشاملة.

الهوامش:

¹ : شريف الرفاعي، تأثير تغير المناخ في العلاقات الدولية: نماذج دالة من أفريقيا والبحر الكاريبي، دراسات استراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ماي 2023، ص 11.

²: Red Cross and Red Crescent Climate Centre, "UN: Sahel Region One of the Most Vulnerable to Climate Change", 14 November 2018, available at: <https://2u.pw/7tvxZso>

³: International Review of the Red Cross, THE SAHEL: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES. May 2022, p770, at : <https://2u.pw/BhqJBIB>

⁴ : الأمم المتحدة، 10 سنوات على الصراع في منطقة الساحل: دعوة أممية لإنهاء النزاع الذي تسبب في نزوح 2.5 مليون شخص، جانفي 2022، 2023/05/13، متحصل عليه من هيئة الأمم المتحدة:

<https://news.un.org>

⁵: Gierszewski, J, Personal security within The Human Security Paradigm, Récupéré sur SECURITY DIMENSIONS, 2018, March, at: <https://2u.pw/rNQoRP>

⁶: Adger, W. N, Human Security, 2014, UK, Cambridge University Press, p759

⁷: International Review of the Red Cross, THE SAHEL: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES. May 2022, p772, at : <https://2u.pw/BhqJBIB>

⁸ : Oriol Puig Cepero et al., Climate Change, Development and Security in the Central Sahel, Cascades, June 2021, p. 12, available at: <https://2u.pw/EOChuKM>

⁹: عبد الجليل سليمان، حروب الرعاة والمزارعين في أفريقيا.. خدمة مجانية للإرهابيين، 24 أكتوبر 2022، 2023/05/15، متحصل عليه من كيوبوست: <https://2u.pw/3edVoc>

¹⁰ : المرجع نفسه.

¹¹ : المرجع نفسه.

¹² : المرجع نفسه.

¹³ : عبد الهادي، نزاعات المياه في أفريقيا تتفاقم مع تغير المناخ، البيئة والتنمية، جانفي 2018، 2023/05/15، متحصل عليه من: <https://2u.pw/7HRACi>

¹⁴ : نفس المرجع

¹⁵ : نفس المرجع

¹⁶: World Bank,. Restoring a Disappearing Giant: Lake Chad,. 2014, March 27, at World Bank: <https://2u.pw/flBiUc>

¹⁷: Security, Global, Lake Chad Basin Commission (LCBC), 2020, May 19, Global Security, at: <https://2u.pw/mDGSmm>

¹⁸ : كمال غادة، تداعيات تغير المناخ في بحيرة تشاد على الأمن الأفريقي، مركز فاروس للاستشارات

والدراسات السياسية، 17 جانفي 2023، متحصل عليه من: <https://2u.pw/sP87fk>

¹⁹: Development, U. S., Lake Chad Basin-Complex Emergency. 2020, March 31, at: USAID: <https://2u.pw/VLSp3q>

²⁰: IEP, Global Terrorism, Institute for Economics and Peace, 2022, p83

²¹: United Nations, “Security Council Fails to Adopt Resolution Integrating Climate-Related Security Risk into Conflict-Prevention Strategies”, Meetings Coverage and Press Releases, 13 December 2021, available at: <https://2u.pw/sF3dvE7>

²² : عثمان لحياي، تقرير: ربع مليون لاجئ في الجزائر، العربي الجديد، جوان 2016، متحصل عليه من:

<https://2u.pw/v66lbE>